إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

الاقتصاد اليمني 2022م..
الحرب الاقتصادية وتداعياتها

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@economicmedia
00967-4-246596

الاقتصاد اليمني 2022م

الحرب الاقتصادية وتداعياتها

المحتويات

- مقدمة 4
- أهم المؤشرات الاقتصادية 5
- معدل نمو الناتج المحلي (GDB) 6
- المالية العامة 7
- الإيرادات العامة 8
- النفقات العامة 8
- الوضع المالي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي 9
- السياسة النقدية 9
- العرض النقدي 10
- ميزان المدفوعات 11
- أسعار الصرف 12
- التضخم 15
- أهم الإجراءات في السياسة النقدية 18
- مزادات بيع العملة الأجنبية 19
- القطاع الخاص الطفيلي: المولود غير الشرعي للحرب ! 20
  - تحديات القطاع الخاص 22
  - انتهاكات طالت القطاع الخاص 23
  - تجريف للقطاع الخاص 25
- انتهاكات أطراف الصراع 27
  - مناطق سيطرة جماعة الحوثي 28
  - مناطق سيطرة الحكومة الشرعية 30
  - التمويلات الدولية لليمن خلال العام ٢٠٢٢م 31
  - انفوجرافيك يوضح إجمالي حجم التمويل خلال العام ٢٠٢٢ م 33
  - انفوجرافيك يوضح المبالغ الفعلية من الدول المانحة 34
  - الدول الخمس أكبر مساهمة خارج خطة الاستجابة 36
  - تمويل لا يفي بالغرض 36

الاقتصاد غير المستقر يفاقم وضع انعدام الأمن الغذائي المنذر بالخطر 38

مقدمة:

تشهد اليمن في حقبتها الراهنة أحد أسوأ مراحلها التاريخية جراء الحرب الدائرة في البلد منذ ثمانية أعوام، إذ تشهد المؤسسات الرسمية حالة من الهشاشة والعجز والانقسام، في حين تسيطر جماعات مسلحة على مناطق مختلفة من اليمن وتفرض أمر واقع يقوض أسس ومبادئ الدولة ويعمل بعيدا عن القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للعمل الإداري والمالي.

وقد انعكس هذا الوضع على كافة المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية وإن كان الوضع الاقتصادي والإنساني هو الأكثر تضررا من هكذا وضع، ففي حين تصنف اليمن بأنها أحد أسوأ الازمات الإنسانية في التأريخ الحديث فإننا نجد تراجع في التزامات الدول الكبرى بتقديم المنح والمساعدات، وبرامج للمساعدات يشوبها العديد من الاختلالات حيث تزداد سطوة النافذين وتفقد عملية الوصول للمستحقين نزاهة الإجراءات وشفافيتها.

استمرت حالة التردي الاقتصادي خلال العام 2022م رغم النظرة التفاؤلية للحكومة اليمنية " المعترف بها دوليا " والتي تتخذ من عدن عاصمة مؤقتة لها، حيث توقعت الحكومة تحسن في الإيرادات النفطية جراء تزايد حجم مبيعات النفط الخام من محافظات " مأرب، وشبوة وحضرموت " وكذلك إجراء بعض الإصلاحات في القوانين الضريبية إلا ان تلك الآمال لم تحقق حيث قامت جماعة الحوثي التي تستولى على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات شمال ووسط وغرب اليمن بضرب موانئ التصدير ونجحت في إيقاف تصدير شحنات النفط الخام إلى الخارج.

وهو الأمر الذي ضاعف بصورة دراماتيكية الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها اليمن حيث فقدت اليمن أحد أهم مصادر النقد الأجنبي الأمر الذي انعكس سلبا على السياسة المالية والنقدية، في حين استمرت حالة التعتيم من قبل جماعة الحوثي على الموازنة العامة للدولة في مناطق سيطرتها وفي ظل تخلي كامل عن تسليم المرتبات للموظفين العموميين في نطاق نفوذها.

يسلط التقرير الاقتصادي للعام 2022م الذي يصدره مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي الضوء على الوضع الاقتصادي المعقد والمضطرب الذي شهدته اليمن، سواء ما يتعلق بعدم استقرار العملة او حالة الانقسام النقدي الذي فرضته الحرب وكذلك مؤشرات التضخم وتداعياتها على حياة المواطنين.

ويعطي التقرير مساحة مهمة للتحديات التي واجهها القطاع الخاص حيث تصاعدت حدة التضييق على القطاع الخاص التقليدي لصالح رؤوس الأموال المسنودة بنافذين، وفرضت العديد من الإجراءات والتشريعات التي ساهمت في مزيد من الجبايات والصعوبات، وفي ظل تحديات يواجهها القطاع الخاص متمثلة في الانقسام النقدي وازدواجية الإجراءات والقرارات وكذلك صعوبات النقل للسلع خارجيا وداخليا.

نأمل ان يمثل التقرير بين أيديكم إضافة مهمة لإثراء المعلومات والنشر في الجانب الاقتصادي لاسيما مع شحة المصادر وحالة التكتم وغياب الشفافية لدى في إتاحة البيانات والمعلومات للرأي العام.

مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

أهم المؤشرات الاقتصادية:

لايزال يعاني الاقتصاد اليمني عديد من الاختلالات جراء الحرب القائمة منذ عام 2015 بعد استيلاء جماعة الحوثي على المؤسسات العامة في العاصمة صنعاء، حيث تراجعت كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، ودخل الاقتصاد في مرحلة الموت السريري ولم يتبقى منه سوى بعض أرقام تتحدث عن أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم، ونسب عالية لمعدلات التضخم والبطالة التي تجاوزت 80%، وتوقفت الايرادات العامة وذهب معظمها إلى المليشيات والنافذين.

وتوقف صرف المرتبات والأجور، والمعاشات التقاعدية، وحركة الصادرات والواردات، ولم يتبقى للحكومة المعترف بها دولياً سوى سلة نفقات وإيرادات محدودة حتى العام 2017 قبل أن تبدأ الحكومة بنقل إدارة البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن وإعداد موازنة عامة للعام 2018 بإجمالي إيرادات 769 مليار ريال ونفقات عامة 1.66 تريليون ريال، وبعجز 897 مليار ريال مثل 10.36% من إجمالي الناتج المحلي وتقلص العجز إلى 5.25% في العام 2019، ثم عاد ليرتفع العجز في العام 2020 جراء تداعيات جائحة كورونا ليصل إلى 7.25% وحقق تعافي ملحوظ في العام 2021 بعجز قدره 2.25% جراء تحسن ملحوظ في الإيرادات العامة ونمو الصادرات النفطية التي تشكل أهم الموارد في البلد. [1]

ويعزى معظم تلك الاختلالات للأعوام من 2015-2021 إلى الحرب التي شتت الموارد العامة وفرضت تحديات كبيرة أمام الحكومة في ظل حجم الضرر الكبير الذي أصاب البنية التحتية، والوحدات الاقتصادية والإنتاجية، وتراجع الاحتياطات النقدية إلى مستويات متدنية، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، وعجز في تغطية احتياجات من السلع والخدمات المستوردة، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، مع تراجع التمويل الخارجي للمشاريع الإنمائية، وعدم توفر البيئة الآمنة للاستثمار.

أما موازنة العام 2022 فقد تم إعدادها تحت ظروف مغايرة ومؤشرات حكومية متفائلة حيث توقعت الحكومة أن تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي قدره 2% مع تقليص عجز الموازنة العامة، وتحقيق استقرار اقتصادي، وتنمية الموارد غير النفطية، وتخصيص الإيرادات المتاحة في تغطية النفقات الضرورية.

1 - تقارير ونشرات مختلفة متفرقة للبنك المركزي اليمني.

معدل نمو الناتج المحلي (GDB)

حسب بيانات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد اليمني سجل انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 2% في العام 2021 مقابل انكماش 8.5% في العام 2020 ويأتي السبب الأول إلى الحرب التي لا تزال مستمرة وإلى تداعيات فيروس كورونا خلال العام 2020 والنصف الأول من العام 2021 .

وكان صندوق النقد الدولي قدر توقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي 1% للعام 2022، لكن الأزمة الأوكرانية غيرت تلك القراءة وأنعشت أسواق النفط والغاز وعدل توقعاته إلى نمو بنسبة 2% للعام 2022 وبنسبة 3.2% للعام 2023. [2]

وبالرغم من التحسن الطفيف في بعض الجوانب لكن يظل الاقتصاد بشكل عام يخسر الكثير عاماً بعد عام نتيجة الحرب المستمرة، فحسب تقرير "تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي) والذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن حجم الخسارة التي تكبدها الناتج المحلي الإجمالي نظراً لاستمرار النزاع تجاوزت (151 مليار دولار) حتى العام 2022 بشكل تراكمي منذ بداية الحرب، وقد تصل إلى 422 مليار دولار مع نهاية العام2030 حال استمرت الحرب.

الناتج المحلي الحالي	الناتج المحلي المفترض	الخسارة في الناتج المحلي نتيجة استمرار الحرب [3]
21,3 مليار دولار 2021	42.3 مليار دولار2021	126 مليار منذ بداية الحرب حتى 2021
21.4 مليار دولار 2022	46.7 مليار دولار 2022	151.3 مليار منذ بداية الحرب حتى 2022
24 مليار دولار 2030	69.8 مليار دولار 2030	422 مليار دولار حتى نهاية العام 2030

2 - نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية،البنك المركزي اليمني،نشرة ربع سنوية، العدد(8) سبتمبر 2022.
3 - تقديرات استناداً على تقرير"أثر النزاع في اليمن:مسارات التعافي) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020.

المالية العامة:

اقر البرلمان اليمني مشروع الموازنة العامة للدولة وجميع الوحدات الحكومية للعام 2022 في ظل استمرار الحرب والنزاع المسلح في البلاد حيث قدرت الموازنة إجمالي الإيرادات العام بنحو 3243 مليار ريال وإجمالي النفقات العامة 3643 مليار ريال وبعجز متوقع 400 مليار ريال. [4]

وتعتبر هذه الموازنة الثالثة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً منذ العام 2019 حيث تعثر إعداد الموازنة خلال السنوات الماضية نتيجة الحرب القائمة، وتمر اليمن بأسوأ أزمة إنسانية ومالية جراء سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وجميع مؤسسات الدولة واندلاع الحرب على إثرها في العام 2015.

وبالرغم من التفاؤل الكبير في أرقام ربط الموازنة العامة إلا أن بيانات التنفيذ الفعلي(بنكي) للموازنة العامة للدولة للعام 2022 حتى نهاية ديسمبر 2022 تشير إلى وجود عجز نقدي مقداره 746.6 مليار ريال وبفارق 214.8 مليار ريال مقارنة بالعام 2021 حيث بلغ العجز 531.8 مليار ريال يمني وبفارق 13.6 مليار عن العجز في العام 2020 والبالغ 733 مليار ريال مع ترحيل بعض النفقات من العام 2021 إلى العام 2022؛ ويأتي هذا العجز نظراً لاستمرار الحرب الدائرة وتداعياتها على كل مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية ومواردها ومقدراتها التي انقسمت وتشتت جراء ذلك علاوةً على الاختلالات الهيكلية المكتسبة منذ ما قبل الحرب في بنية الموازنة العامة والفساد المستشري في أجهزة الدولة والمحسوبية وغياب الرؤية في ظل عدم الاستقرار السياسي والاستئثار بالسلطة.

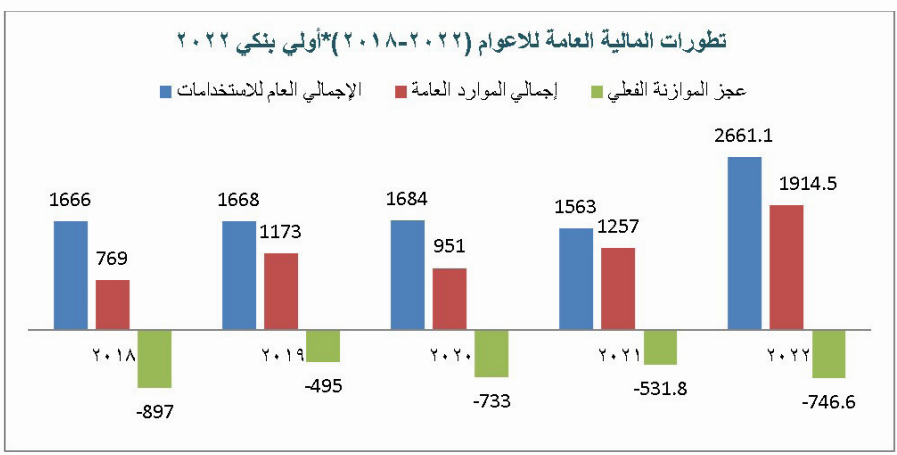

4 -وكالة سبأ نيوز
5 - التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، تقرير شهري العدد(13) ديسمبر 2022.

وحسب تقديرات الحكومة الشرعية فإن جزء كبير من الموارد العامة والمقدرة بـ (75%) من الإيرادات غير النفطية يتم تحصيلها في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وتستأثر بها الجماعة لأغراضها العسكرية ومازالت متوقفة عن صرف مرتبات وأجور الموظفين في القطاع العام منذ 2017. كما تسببت جماعة الحوثي بإيقاف تصدير المشتقات النفطية منذ نوفمبر 2022 مما احرم الموازنة مئات المليارات من الريالات وهذا العامل المهم ساهم في عدم تحقيق الأرقام المتوقعة للإيرادات العامة حسب الموازنة.

الإيرادات العامة:

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة حسب البيانات الأولية للتنفيذ الفعلي(بنكي) حتى ديسمبر 2022 بمقدار 817.6 مليار ريال أو ما نسبته 74.5% لتصل إلى 1914.5 مليار ريال مقارنة بارتفاع 373.2 مليار ريال خلال العام 2021. [6] الزيادة في الإيرادات العامة جاء من ارتفاع الإيرادات النفطية نظراً لارتفاع أسعار المشتقات النفطية في السوق العالمية وزيادة قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الحكومة بنسبة كبيرة في تعزيز مواردها العامة، وأظهرت الإيرادات الغير نفطية (الجمركية والضريبية) تحسناً كبيراً بنسبة 273.7% خلال النصف الأول من العام 2022 عما كانت عليه في نفس الفترة من العام 2021، لتبلغ 386.3 وتأتي تلك الزيادة بعد تحريك سعر الدولار الجمركي من 500 للدولار الواحد إلى 750 للدولار.

النفقات العامة:

ارتفعت النفقات العامة للدولة حسب البيانات الأولية للتنفيذ الفعلي حتى ديسمبر 2022 بمقدار 1032.4 مليار ريال وبنسبة 63.3% مقارنة بزيادة قدرها 9.5 مليار ريال خلال العام 2021 والبالغة 1628.7 مليار ريال عن العام 2020.ويعزى الارتفاع إلى زيادة في أهم بنود الإنفاق (الإعانات والأجور والمرتبات، ومشتريات السلع والخدمات)

وجاء بند الإعانات والمنافع الاجتماعية في مقدمة البنود الأكثر انفقاً خلال العام إذ مثل في النصف الأول من العام ما نسبته 35.5% من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنسبة 18% لما كان يمثله في العام 2021، كما مثل بند الأجور والمرتبات 32.9% مقارنة بـ 35% خلال العام 2021. ويأتي الإنفاق على الكهرباء والطاقة في المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع في قائمة المؤسسات الأكثر إنفاقا.

وتلتزم الحكومة بدفع الأجور والمرتبات بالإضافة إلى النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية في مناطق سيطرتها بينما تحجم جماعة الحوثي في الإنفاق على تلك البنود في مناطق سيطرتها بالرغم من حجم الإيرادات التي تتحصلها الجماعة من الموارد المختلفة.

6 - التطورات النقدية والمالية،البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2022 مرجع سبق ذكره.

الوضع المالي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي

لا تزال جماعة الحوثي تفرض تعتيماً إعلاميا على البيانات المالية (الموارد/النفقات) في مناطق سيطرتها فبالرغم من تحقيقها إيرادات عامة بمئات المليارات من الريالات من الضرائب والجمارك في مناطق مداخل صنعاء والمحافظات الأخرى، والمؤسسات الايرادية كالمؤسسة العامة للاتصالات والتي لازالت تمسك بها كأهم مؤسسة إيراديه، وشركة النفط اليمنية التي لاتزال تتحكم بتجارة المشتقات النفطية في مناطق سيطرتها، وتجنى إيرادات خيالية، حيث قدر تقرير لجنة الخبراء ما تجمعه الجماعة سنويا بصورة رسمية يصل إلى مليار دولار800 مليون دولار أي ما يضاهي إيرادات الحكومة الشرعية بما فيها عوائد المشتقات النفطية.

السياسة النقدية:

شهد العام 2022 تطورات متسارعة في السياسة النقدية ابتداءً من التغيير الذي حصل على رأس السلطة النقدية والمتمثل في تغير قيادة البنك المركزي وإعلان تشكيل مجلس إدارة جديد مع نهاية العام 2021 ومطلع العام 2022، بعد أن أنهار الريال مقابل العملات الأجنبية ليبلغ أرقاماً قياسية متخطياً حاجز 1500 ريال للدولار الواحد، واستحدث المركزي آلية جديدة للتدخل في السوق والتأثير على عرض وطلب النقد الأجنبي من خلال بيعها عبر المزادات بواسطة منصة (Refinifve) للتجار والمستوردين، كما خفض المركزي من الإصدارات النقدية، وعزز الاحتياطيات النقدية من خلال حقوق السحب والمساعدات الإنسانية ومصادر أخرى، وتلقى وعود بودائع ملياريه بالعملة الأجنبية، ومن خلال تلك الخطوات والإجراءات الأخرى التي اتخذها استطاع المركزي اليمني أن يحافظ على مستويات معقولة لأسعار السلع، والتخفيف من آثار المضاربة بالعملة، وخفض حدة المضاربة في أسعار الصرف بالسوق الموازية، بالرغم من استمرار الانقسام في السياسة النقدية واستمرار صنعاء بفرض سعر آخر للريال مقابل العملات الأجنبية والتعامل بالإصدارات القديمة للعملة التالف جزء كبير منها.

العرض النقدي:

ارتفع العرض النقدي الواسع في نهاية ديسمبر 2022 بما مقداره 24.4 مليار ريال ليبلغ 7253.5 مليار ريال وبنسبة زيادة 0.33% عن العام 2021 والبالغ 7229.1 مليار ريال، [7] وإذا ما تم مقارنة نسبة النمو في العرض النقدي للأعوام السابقة سنجد أن هناك تحسن في انخفاض نسبة نمو العرض النقدي نظراً لانخفاض النقد وشبه النقد بنسب اقل من الأعوام السابقة حيث بلغة نسبة النمو للعرض النقدي الواسع 7% للعام 2021 بزيادة قدرها 528.1 مليار ريال عن العام 2020، وكانت أعلى نسبة نمو في العرض النقدي خلال سنوات الحرب في العام 2018 حيث سجل نمو العرض النقدي لنفس العام 28.5% مقارنة بالعام الذي سبقه وهو ما انعكس على تدهور سعر الريال اليمني ليفقد قرابة 70% من قيمته خلال أربعة أشهر من يونيو حتى أكتوبر.

وكان لانخفاض العملة المصدرة أثراً واضحاً في تراجع حجم العرض النقدي حيث انخفضت نسبة العملة المصدرة بمقدار 2.5%- في ديسمبر 2022 مقارنة بنسبة زيادة 14.3% في ديسمبر 2021 وكان يتوقع المركزي نمو العملة المصدرة 18.4% إلا أن النتائج جاءت إيجابية، وانخفضت العملة المتداولة خارج البنوك بنسبة 2.2%- في ديسمبر2022 مقارنة بزيادة قدرها 12.1% في ديسمبر2021. [8]

تراجع العرض النقدي والعملة المصدرة والعملة المتداولة تشير إلى أن البنك المركزي استطاع أن يؤثر بالعرض النقدي إلى حدٍ ما خلال العام 2022 من خلال السياسات التي انتهجها والتي كان أبرزها مزادات بيع العملة الأجنبية حيث أثرت على حجم العملة المتداولة خارج البنوك، والحد من الاعتماد على الإصدارات النقدية، وتحاشي المصادر التضخمية.

كما انعكس التحسن في الإيرادات العامة خلال الثلاثة الأرباع الأولى من العام 2022 والناتجة من الزيادة في المتحصلات الجمركية، وتحسن أسعار النفط عالمياً على تقليص عجز الميزانية العامة، وتقليل الاعتماد على السحب على المكشوف، بالرغم من توقف تصدير المشتقات النفطية وحرمان الحكومة من مئات الملايين من الدولارات نتيجة استهداف جماعة الحوثي لموانئ التصدير في حضرموت الأشهر الأخيرة العام 2022.

بينما ظل العرض النقدي في صنعاء ومناطق سيطرة جماعة الحوثي في أدنى مستوياته نظراً لشحة السيولة النقدية وتهالك العملة المصدرة وبعض الفئات لم تعد قابلة للتداول، بالرغم من لجوء المركزي في صنعاء إلى دعم المحافظ الالكترونية للبنوك والشبكات المحلية إلا أنها لم تكن بديل مناسب خصوصاً وأن سقوف التداول فيها محدود ولم تلقى القبول من الكثيرين فالثقة في الشبكات المالية في ظل السياسات المزدوجة والإجراءات الأحادية في القطاع المصرفي واستخدامه كورقة ضغط في بعض الأحيان لا يؤهلها لتكون بديل آمن ومناسب، ومازال المركزي في صنعاء يتعمد إخفاء البيانات المالية للقطاع المصرفي وللمؤشرات العامة للسياسة النقدية منذ العام 2017 في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

7 - التطورات النقدية والمالية،البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2022 مرجع سبق ذكره.
8 - التطورات النقدية والمالية،البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2022 مرجع سبق ذكره.

ميزان المدفوعات:

يعتبر فائض/عجز ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات لوضع التبادل التجاري مع العالم الخارجي ووضع الاحتياطات النقدية بالعملة الأجنبية التي تعتبر الرافع والداعم الأساسي للعملة المحلية والمرتكزة على تحويلات القوى العاملة في الخارج، والصادرات النفطية والتي كانت تمثل أهم مصادر الاحتياطيات النقدية الأجنبية لليمن خلال الفترة السابقة:

ومثلت الصادرات النفطية 6.4 مليار دولار في العام 2014 لتشكل 82% من إجمالي الصادرات، ولكن بفعل الحرب القائمة وتداعياتها تراجعت إلى 994 مليون دولار و 1.7 مليار دولار في عامي 2021 ومتوقع 2022 على التوالي ليفقد اليمن أكثر من 5 مليار دولار إيرادات عامة وتدفقات نقدية بالعملة الأجنبية كل عام. أما فيما يتعلق بالتحويلات الجارية وأهمها حوالات القوى العاملة في الخارج فهي الأخرى تأثرت أيضاً خلال الفترة الماضية حيث سجلت 3.3 مليار دولار في العام 2014 لترتفع إلى 4.3 و4.5 مليار دولار في عامي 2021 ومتوقع2022.وانخفضت قيمة الواردات من 12.9 مليار دولار في العام 2014 إلى 10.4 و 10.7 مليار دولار في عامي 2021 ومتوقع 2022.وبنسبة 24% و17% على التوالي للعامين، وتشكل واردات المشتقات النفطية النسبة الأكبر بين السلع والخدمات المستوردة.[9]

وتعكس الأرقام السابقة مدى الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات والفجوة الكبيرة بين حجم الصادرات والواردات وتأثيراتها السلبية على عجز ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تدفقات تحويلات العاملين في الخارج.ولعبت المساعدات الإنسانية والمنح والودائع الأجنبية دور كبير خلال الفترة الماضية لسد جزء من الفجوة الحاصلة والعجز في ميزان المدفوعات إلا أن ذلك العجز قد يتجاوز 2 مليار دولار خلال العام 2022 بعكس التوقعات بالرغم من إيداع أكثر من 1.3 مليار دولار من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك نتيجة لما تعرضت له موانئ تصدير المشتقات النفطية من ضربات بالطيران المسير من قبل جماعة الحوثي ما تسبب بإيقاف التصدير في الربع الأخير من العام 2022.

والملاحظ هو أن قيمة الواردات منذ 2014 وحتى اليوم لم ينخفض بشكل كبير ولم تتأثر السلع الكمالية والمشتقات النفطية فحسب البيانات التقديرية للبنك المركزي يتوقع أن تشكل السلع الأساسية 41% من إجمالي قيمة الواردات للعام 2022.إلا أن حجم الواردات والسلع في الأسواق متراجع بشكل كبير نظراً لتآكل القوة الشرائية وزيادة معدلات التضخم. ويجب أن تلعب الحكومة دوراً مهماً في تنظيم القطاع التجاري بما يحسن من أداء ميزان المدفوعات وتخفيف الضغط على الاحتياطات النقدية التي بدورها ستؤثر بشكل مباشر على قيمة العملة المحلية.

9 - بتصرف حسب البيانات والتقارير المالية المنشورة من البنك المركزي اليمني للأعوام المذكورة.

ويُرجع البنك المركزي العوامل المؤثرة على الاحتياطيات النقدية وميزان المدفوعات حسب تقريره النصف السنوي إلى:

- زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء والمشتقات النفطية.
- تأخر وصول الدعم المعلن من الأشقاء.
- توقف تحويل المبالغ الخاصة بالقوات المشتركة والتي كانت تمول جزء كبر من متطلبات المزاد الأسبوعي للعملة الأجنبي.
- انتظام صرف المرتبات لجميع قطاعات الدولة بما فيها الجيش والأمن والتشكيلات المساندة، في ظل ذهاب جزء كبير من الإيرادات العامة إلى خزائن مركزي صنعاء المسيطر عليه جماعة الحوثي.
- تخصيص مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية لدفع مستحقات ومديونيات الطاقة المشتراة.

أسعار الصرف :

شهدت أسعار صرف العملات الأجنبية تقلبات كبيرة خلال العام 2022 متأثرةً بالأحداث والتغيرات التي شهدتها البلد على المستوى الاقتصادي والسياسي، وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني قد تعدى عتبة الـ 1500 ريال للدولار الواحد في ديسمبر 2021 قبل أن يصدر قرار رئاسي رقم 14 للعام 2021 تم بموجبه إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي وعلى رأسها المحافظ السابق، لتشهد أسعار صرف العملات الأجنبية تراجعاً مقابل الريال اليمني وبشكل متسارع لتصل إلى ما دون 1000 ريال، ثم عاد ليرتفع مقترباً من حاجز 1300 ريال في مارس من نفس العام بعد أن تلاشت آمال القطاع المصرفي الذي كان ينتظر وديعة سعودية طرف البنك المركزي بالتزامن مع تغيير قيادته ثم شهد تراجعاً حاداً آخر بعد الإعلان عن تفويض صلاحية الرئيس عبدربه منصور هادي لمجلس رئاسي في 7 أبريل 2022.

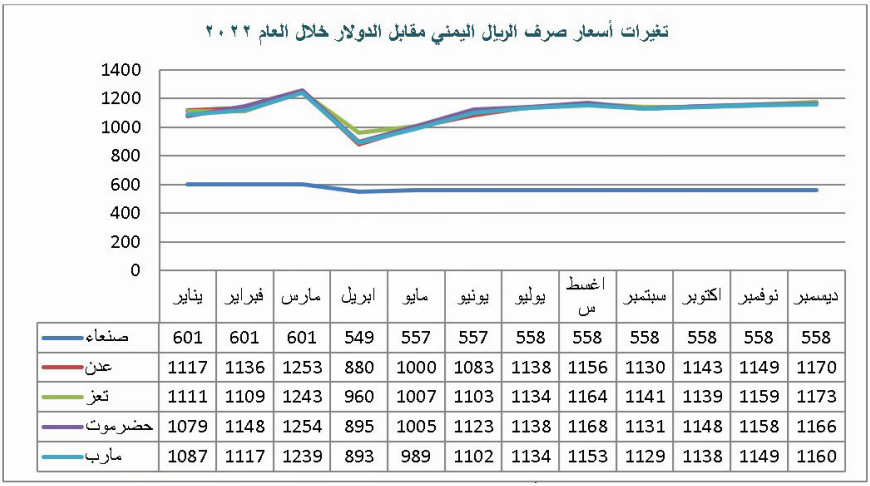

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
صنعاء	601	601	601	549	557	557	558	558	558	558	558	558
عدن	1117	1136	1253	880	1000	1083	1138	1156	1130	1143	1149	1170
تعز	1111	1109	1243	960	1007	1103	1134	1164	1141	1139	1159	1173
حضرموت	1079	1148	1254	895	1005	1123	1138	1168	1131	1148	1158	1166
مارب	1087	1117	1239	893	989	1102	1134	1153	1129	1138	1149	1160

وسجل متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني في السوق السوداء (1102.69) ريال في يناير 2022 واستمر بالتذبذب في مستويات متقاربة خلال العام ليسجل أعلى مستوى له (1246.52) في شهر مارس بينما سجل أدنى مستوى (963) ريال في شهر ابريل متأثراً بالتغيير الذي حدث في قيادة الدولة بتسليم الرئيس عبدربه منصور هادي صلاحياته، وبلغت نسبة الزيادة في أسعار الصرف(6%) بين يناير- ديسمبر من العام 2022 مقارنة بنسبة زيادة(60%) بين يناير- ديسمبر 2021.ما يعكس التحسن الملحوظ في استقرار أسعار الصرف برغم بقاء التضخم قائم على مستوى كل السلع.

وتراوحت أسعار صرف العملات الأجنبية منذ أبريل استقراراً عند مستويات 1250-1100 ريال واتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات والإجراءات لتصحيح وضع السياسات النقدية بغرض الحفاظ على استقرار أسعار الصرف عند مستوى (1150-1000) ريال للدولار الواحد حسب ما كان يهدف إليه، ومن أهم تلك الإجراءات: التدخل في السوق من خلال إقرار آلية بيع العملة الأجنبية للتجار والمستوردين من خلال المزادات المعلنة عبر المنصة العالمية (Refinitive) بشكل أسبوعي، وقام بالتنسيق مع الحكومة بتعزيز الاحتياطيات النقدية الأجنبية من خلال الحصول على حقوق سحب من صندوق النقد الدولي بلغت 665 مليون دولار واستغلال التدفقات النقدية الأجنبية المتأتية من الصادرات النفطية، والمساعدات والهبات، وكان لتلك الخطوات والإجراءات دور كبير في تنظيم العمل المصرفي، والتأثير الإيجابي على أسعار الصرف،

بالرغم من المعوقات التي واجهت المركزي والعوامل المؤثرة في الدفع باتجاه عكسي لتلك الإجراءات ومنها:

- انتهاء المنحة النفطية المقدمة المملكة العربية السعودية وتحمل البنك المركزي أعباء توفير ما يعادل مائة مليون دولار كوقود للكهرباء.
- توقف إكرامية الجيش من ابريل 2022 التي كانت تدفع من التحالف كانت تساعد في تمويل عملية المزاد الأسبوعي.
- توقفت صادرات النفط في الربع الأخير من العام 2022 بسبب هجمات الحوثي بالطيران المسير على الموانئ النفطية وسفن شحن المشتقات النفطية على السواحل اليمنية، وخسرت خزينة الدولة أكثر من 550 مليون دولار.
- اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار السلع الغذائية، والوقود والنقل والتامين.
- الانخفاض الحاد في المساعدات الإنسانية من الجهات الداعمة والمانحة.

وظلت العوامل الرئيسية المؤثرة على الاستقرار المالي والنقدي قائمة كالحرب والازدواج في السياسة النقدية، والمالية العامة، واستمرار فرض سعرين للدولار في صنعاء وعدن نظراً لسيطرة جماعة الحوثي وفرضها إجراءات وتعليمات خاصة بها تؤثر على القطاع المالي والمصرفي وعلى المستوى المعيشي بشكل عام، خصوصاً مع استمرار تواجد المقرات الرئيسية للبنوك في إطار سيطرة الجماعة. وظل ميزان الميزان التجاري في عجز مستمر نظراً لتراجع كثير من الصادرات السلعية وأهمها الصادرات السمكية والزراعية والمشتقات الغازية والتي لازالت قطاعاتها تقع في مناطق عسكرية، يتزامن ذلك مع تشتت الإيرادات العامة، وزيادة النفقات العامة وضعف بعض أجهزة ومؤسسات الدولة بالذات الرقابية منها والإيرادية.

التضخم:

شهد العام 2022 معدل تضخم اقل مقارنة بالعام السابق وكان المركزي يستهدف معدل تضخم بين 15-20% خلال العام 2022 [10]، وحسب مؤشر أسعار السلع الأساسية فقد سجل ارتفاعاً قدره 12.8% بالمتوسط العام بين المحافظات المحررة والغير محررة مقارنة بـ 50% في العام 2021 ويرجع السبب في ذلك لعوامل مختلفة حيث كان للملف السياسي أثر على تحسن الوضع ولو بالحد الأدنى خصوصاً الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسي والدخول في هدنة لبضعة أشهر بين أطراف الصراع. كما لعبت السياسات النقدية التي اتخذها المركزي وعلى رأسها بيع العملة الأجنبية عبر المزاد وفق آلية معتمدة من قبله للبنوك التجارية والمستوردين، فقد ساعدت في تخفيف الاعتماد على الإصدارات النقدية بالتزامن مع رفع سعر الدولار الجمركي، وتحقيق إيرادات بعيداً على الأدوات التضخمية.

التضخم في أسعار السلع الغذائية:

يشير مؤشر أسعار السلع الأساسية [11] إلى تباين في الأسعار بين المحافظات المحررة والغيرة محررة حيث تم رصد قيمة سلة غذائية - مكونة من 9 سلع أساسية تحوي السلة (أرز بسمتي حبة طويلة1كيلو-أرز حبة قصير1كيلو- سكر 1كيلو- زيت طهي 2 لتر- قمح 1كيلو- دقيق 1كيلو- فاصوليا حمراء - علبة ماء مفلترة 20 لتر- قارورة مياه 0.75 لتر) تمثل الحد الأدنى للمعيشة في خمس محافظات يمنية هي: (عدن - صنعاء- تعز - حضرموت - مارب)، اعتمد الرصد على تسجيل سعر السلة وتحديثه كل أسبوع، وأظهرت البيانات زيادة متدرجة في أسعار السلة الغذائية على مستوى جميع المحافظات المرصودة منذ يناير 2022 حيث بلغ متوسط العام لسعر السلة الغذائية 10.45 دولار.

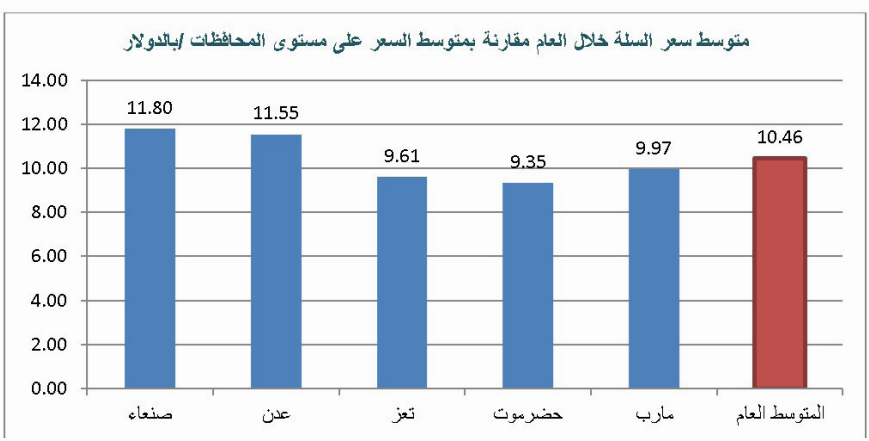

10 - نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية،البنك المركزي اليمني، نشرة ربع سنوية العدد6 مارس 2022.
11 -تقرير تعده وحدة البحث بمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي يرصد سلة من السلع الغذائية، وأسعار الصرف،ومواد البناء،والمشتقات النفطية، كل أسبوع خلال العام.

ففي العاصمة المؤقتة عدن بلغ متوسط قيمة السلة الغذائية 11.54 دولار خلال العام 2022 وبفارق 10.41% عن المتوسط العام لسعر السلة، وبلغ متوسط قيمة السلة في صنعاء 11.80 دولار، وبفارق 12.85% عن المتوسط العام، فيما بلغ متوسط قيمة السلة في تعز وحضرموت ومارب (9.61)،(9.35)،(9.97) على التوالي. وبفارق (8.06%)،(10.57%)،(4.64%) على التوالي مقارنة بالمتوسط العام لسعر السلة الغذائية في المحافظات. لتسجلا محافظتي مارب وتعز أقل معدلات تضخم في السلع الغذائية بين المحافظات المرصودة.

التضخم في أسعار المشتقات النفطية:

تأرجحت أسعار المشتقات النفطية خصوصاً البنزين في أسعارها خلال العام 2022 بين صعود وهبوط متأثرةً بالعوامل الخارجية كالسعر العالمي وتداعيات حرب أوكرانيا والعوامل الداخلية المتمثلة بالصراع القائم وتداعياته على سعرها حيث بلغ المتوسط العام لسعر جالون البنزين (20 لتر) 23 دولار على مستوى جميع المحافظات، مقارنة بـ 16 دولار للعام 2021.

بلغ متوسط سعر الدبة البنزين 20 لتر في صنعاء ومناطق سيطرة جماعة الحوثي (33 دولار) خلال العام 2022 مقارنة بـ(22 دولار) في العام 2021، وبنسبة زيادة (50%) بينما بلغ معدل الزيادة في أسعار المشتقات النفطية في العاصمة المؤقتة عدن ومناطق سيطرة الحكومة الشرعية (25)% حيث بلغ سعر الدبة البنزين 20 لتر 20 دولار العام 2022. وكانت أعلى قيمة في مناطق الشرعية للبنزين في محافظة تعز والتي تعاني من حصار في الطرقات المؤدية للمدينة حيث بلغ متوسط سعر الدبة البنزين 20 لتر 23 دولار.

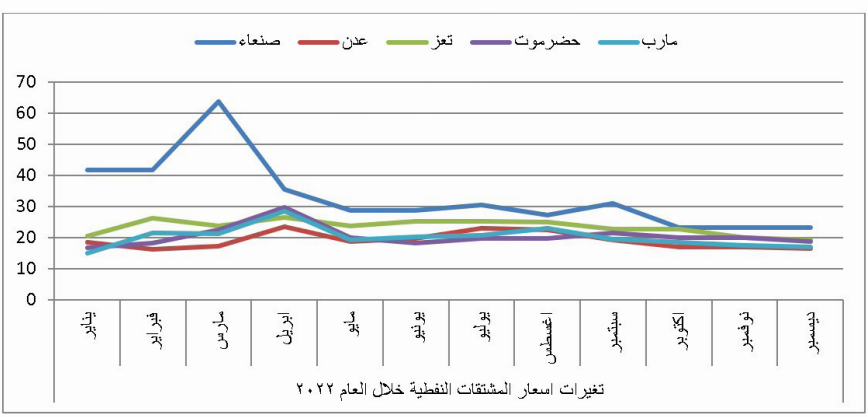

وسجلت قيمة اسطوانة الغاز في مناطق سيطرة جماعة الحوثي 23 دولار بالمتوسط خلال العام 2022 مقارنة بـ 9 دولار في العاصمة عدن ومناطق سيطرة الحكومة الشرعية لنفس الفترة.

وتأثرت أسعار السلع الغذائية والمشتقات النفطية خلال العام المنصرم بالعديد من الأحداث الذي شهدها العالم بشكل عام حيث كان للحرب الأوكرانية الروسية في فبراير 2022 الدور الأكبر فعلى إثرها توقفت صادرات البلدين من الحبوب وعلى رأسها القمح، وتشكل صادرات البلدين نسبة كبيرة من حجم الصادرات العالمية ففي عام 2020 بلغت 30% من إجمالي حجم الصادرات العالمي، وتعتمد اليمن كغيرها من دول المنطقة على واردات الحبوب الروسية الأوكرانية حيث بلغت نسبة الواردات من الحبوب للدول العربية من روسيا 35.3% ونسبة 42.1 من اوكرانيا، وتستورد اليمن أكثر من مليون طن من القمح سنوياً. [12]

وارتفعت أسعار المشتقات النفطية عالمياً لتصل إلى 139 دولار في مارس 2022 [13] بدلاً من مستويات 80 دولار للبرميل قبل اندلاع الحرب لتشكل موجة تضخم عالمية وكان نصيب الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد الأكثر تضرراً نظراً لارتفاع قيمة السلع المستوردة بشكل عام من دول المنشأ التي شهدت تضخم بفعل ارتفاع تكاليف المشتقات النفطية وتكاليف الشحن والتامين واضطراب أسعار العملات وتحديداً في منطقة اليورو بتداعيات الحرب.

أما على الصعيد المحلي فقد ظلت ظروف الحرب قائمة مع بعض المواجهات في مختلف الجبهات خلال الربع الأول من العام المنصرم قبل أن تخف حدتها مع الهدنة المعلنة، لكن ظل قطع الطرقات الرئيسية الواصلة بين المحفظات والمدن الداخلية وارتفاع تكاليف الشحن الداخلي والخارجي وارتفاع نسب التأمين على البضائع المستوردة يضغط على أسعار السلع، واستمرار عملية الجباية والرسوم الجمركية في نقاط ومداخل المدن من قبل جماعة الحوثي في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

12 - تأثيرات الأزمة الروسية- الاوكرانية على الأمن الغذائي العربي،اتحاد المصارف العربية ،العدد(496)، مارس 2022 https://www.uabonline.org
13 - وحدة أبحاث الطاقة،عام على حرب روسيا واكرانيا .. ماذا حدث بأسواق الطاقة. https://www.attaqa.net/2023/02/23

أهم الإجراءات في السياسة النقدية:

شرعت القيادة الجديدة للبنك المركزي والمعينة في نهاية العام 2021 بالعديد من الإجراءات والإصلاحات المختلفة والتي ساهمت في ثبات استقرار أسعار الصرف بالرغم من مستوياتها العالية والتي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، لكن كان لتلك السياسات التي هدف من خلالها المركزي إلى استقرار المعدل العام للأسعار والحد من التضخم والأسباب المؤدية إليه وكان من تلك السياسات:

- أوقف تمويل الإنفاق عبر الطبع والإصدارات الجديدة في أول اجتماع لمجلس الإدارة الجديد.

- طبق سعر الصرف السوق على كل تعاملات الحكومة في الإيراد والصرف وألغى الأسعار المتعددة.

- بدأ بإنزال المزادات الأسبوعية عبر منصة (Refinitiv) لبيع العملة الأجنبية للتجار والمستوردين عبر البنوك المحلية وفق آلية معتمدة، ثم أجرى عليها تغيرات إلى أن استقرت على قيمة 30 مليون دولار أسبوعيا وبسعر السوق الموازية.

- الحصول على حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي أو مصادر أخرى.

- أعاد هيكلة قطاع الرقابة بمساعدة دولية ليكون عمله وفقاً لأفضل الممارسات، وعدل كثير من التعليمات الخاصة بالقطاع البنكي وشركات الصرافة أهمها رفع رأس مال شركات الصرافة ونسب التأمين، وتأسيس الشبكة الموحدة من مجموعة شركات صرافة.

- عقد لقاءات مع البنوك المركزية الأجنبية والمؤسسات المالية ذات العلاقة.

- سحب أكثر من تريليون ريال يمني من السوق من العملة الفائضة.

- اصدر قرار رقم ( ) في تاريخ ... ينظم ويحدد من خلاله الحد الأدنى لرأس مال شركات الصرافة الفردية والتضامنية ومبلغ التأمين النقدي لها، فحدد رأس مال الشركات التضامنية بمليار ريال، والشركات الفردية بـ500 مليون ريال.

- اصدر المركزي قرار برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في اليمن من 6 مليار ريال إلى 45 مليار ريال على أن يتم ترتب البنوك أوضاعها وفق ذلك خلال خمس سنوات من تاريخ القرار واشترط أن تستوفي البنوك ما لا يقل عن 20% من الزيادة في رأس المال سنوياً، كما حدد الحد الأدنى لرأس المال لبنوك التمويل الأصغر بـ 6 مليار ريال.

مزادات بيع العملة الأجنبية:

اقر المركزي اليمني في ديسمبر 2021 آلية للتدخل في السوق وبيع العملة الأجنبية في للمستوردين والشركات التجارية عبر البنوك المحلية ومن خلال منصة (Refinitiv)، وتتلخص الآلية بتدخل المركزي في السوق المحلية عبر بيع الدولار للمستوردين بفارق 50 ريال عن سعر الدولار في السوق الموازية- ثم عاد المركزي وألغى الفارق وباع بسعر السوق الموازية- حيث يقوم المستوردون بتقديم طلبات الشراء والدخول في المزادات عبر البنوك المحلية وتوريد قيمة مشترياتهم من المزاد بالريال اليمني في البنوك المحلية مقابل أن يقوم البنك المركزي بقيد المعادل بالدولار في حسابات البنوك المحلية في الخارج وذلك لتغطية قيمة فاتورة المستوردون عبر الاعتمادات المستندية.

يهدف المركزي من وراء هذه الخطوة أو الآلية إلى تخفيف الطلب على العملة الأجنبية في السوق السوداء واستقرار أسعار الصرف عند مستويات محددة وبالتالي استقرار أسعار السلع وتوفرها في السوق المحلية، وتخفيف حدة التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية .

بلغ إجمالي العروض المقدمة حسب البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية ديسمبر 2022 ،ما قيمته 1.4 مليار دولار. فيا سجل إجمالي قيمة العطاءات المقدمة من البنوك 1.1 مليار دولار، وشكلت ما نسبته 78.2% من إجمالي قيمة العروض. في حين سجلت المبالغ المخصصة (المقبولة) قرابة مليار دولار لتشكل مانسبته 91% من قيمة العطاءات، وتمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب 1.1 مليار ريال وتعادل ما نسبته 23.6% من القاعدة النقدية في نهاية ديسمبر 2022. [14]

عدل البنك المركزي على آلية المزاد وذلك بإلغاء الفارق عن سعر السوق الموازية حيث كان يعتمد سعر المزاد بأقل من سعر السوق بـ50 ريال للدولار الواحد، ثم رفع سقف المزاد من 15 مليون دولار في الأسبوع إلى 20 مليون دولار ثم عاد وعدل مبلغ المزاد إلى 30 مليون ريال واستمر حتى نهاية العام 2022.

وتشير الأرقام إلى أن الإقبال على شراء المزادات من قبل المستوردين ليست بالمستوى المطلوب خصوصاً وأن البنك المركزي يبيع بسعر السوق، لكن هذا يعكس مشكلة حقيقية في تنظيم عمل القطاع المصرفي والتجاري في آن واحد فلو كان هناك طلب حقيقي على العملة الأجنبية لغرض الاستيراد كان يفترض أن يتم شراء كل المزادات وبنسبة 100%، لكن الطلب في السوق السوداء والذي يضغط على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني نسبة كبيرة منه إما لغرض المضاربة من قبل شركات الصرافة أو دولرة من قبل الأفراد أو طلب وهمي الغرض منه افتعال أزمة في القطاع المصرفي وخلق مكاسب سياسية.

وساهمت المزادات في التخفيف من الضغط على الطلب على العملة الأجنبية من السوق الموازية وانعكس على ذلك على استقرار أسعار الصرف عند مستويات 1200-1100 خلال العام بالرغم من أن هذه المستويات لازالت مرتفعة فما زال المضاربة بالعملة والطلب والعرض الغير حقيقي يؤثر بحد كبير فمحلات الصرافة وشركات الصرافة تتوسع يوماً بعد يوم وبدون تراخيص ورقابة صارمة مع استمرار ازدواج الرقابة وتفاوت الإجراءات في مناطق سيطرة الأطراف.

14 - التطورات النقدية والمالية،البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2022 مرجع سبق ذكره.

القطاع الخاص الطفيلي:
المولود غير الشرعي للحرب !

يساهم القطاع الخاص بأكثر من نصف الناتج المحلي في اليمن، وبحصة تصل لنحو 65% من إجمالي الاستثمارات، وتبلغ نسبة مساهمته في تشغيل العاملين حوالي 70% حسب إحصائيات رسمية قبل الحرب.

ونتيجة للحرب تراجع النشاط الاستثماري في اليمن، وتعطل النشاط الإنتاجي والخدمي وانخفضت ساعات العمل وتسرحت عشرات الآلاف من الأيدي العاملة، ومُني القطاع الخاص بخسائر فادحة مباشرة وغير مباشرة.

تعرضت المئات من منشآت القطاع الخاص للدمار الكلي والجزئي، وتضاعفت كلفة التشغيل والإنتاج بصورة كبيرة جراء انعدام المشتقات النفطية، وارتفاع كلفة التأمين والنقل الداخلي، إضافة إلى انعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه، وتدهور سعر العملة الوطنية ووصل سعر الدولار في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا نحو 1700 ريال نهاية العام 2021 مقارنة بـ 214 ريال للدولار الواحد مطلع العام 2015م.

يعمل القطاع الخاص في اليمن في بيئة تتسم بالصراع وغير مستقرة أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، نتيجة الحرب الدائرة في البلاد منذ سبع سنوات، الأمر الذي يتكبد بسببه خسائر مالية كبيرة متمثلة في ارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج والتصدير التي انعكست على أسعار السلع والخدمات المقدمة للمواطنين مما يفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.

القطاع الخاص هو أحد مكونات السوق النشطة التي تدفع كلفة الحرب الباهظة وتواجه تحدياتها اليومية من خلال التعامل مع كافة السلطات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الداخلي والخارجي، وتوضع أمامها عراقيل يومية على شكل تشريعات أو إجراءات للسلطات المتعددة في اليمن ناهيك عن السلوكيات الجبائية غير الرسمية المرتبطة بكافة مراحل النشاط الاقتصادي والاستثماري.

وقد أجبرت تلك التطورات التي شهدتها البلد العديد من مؤسسات القطاع الخاص على نقل رؤوس أموالها واستثمارها خارج اليمن في حين يحاول قطاع واسع من الشركات التجارية التكيف مع الظروف الداخلية المعقدة والبحث عن أرضية للاستمرار رغم كل التحديات والمنغصات.

بحسب المسح الذي أجراه البنك الدولي في 2018 فإن ما يقرب من 35% من الشركات اليمنية أغلقت أبوابها، فيما عانى أكثر من 51% من الشركات الناجية من تقلص حجمها وتراجع أعمالها.

ولا يعني ذلك أن هناك قطاع خاص طفيلي نشأ نتيجة للحرب الراهنة واستفاد من ذوي النفوذ فيها، وهذا يشكل تحديًا إضافيًا للقطاع الخاص الحقيقي حيث يعمل وفق معطيات لا تتفق مع قواعد السوق وأخلاقياتها، ولهذا نجد تشوهات كبيرة في السوق اليمنية متمثلة في تضخم رؤوس الأموال الطفيلية، وممارسة الاحتكار والتلاعب بالأسعار وصولًا إلى المضاربة ابتداء من العملة ثم المشتقات النفطية وغيرهما من السلع والخدمات.

تحديات القطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص اليمني خلال الفترة الراهنة العديد من التحديات وبالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه سابقًا فإن القطاع الخاص يتعرض لاستهداف مباشر لمنشآته كالإغلاق والمصادرة وعرقلة تراخيص العمل ناهيك عن تحديات على صعيد السياسات الاقتصادية والتشريعات الرسمية.

مثلت ازدواجية القرارات بين السلطات المتعددة في مناطق مختلفة من اليمن واحدة من التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الخاص وتبرز تجليات ذلك بصورة واضحة فيما يمكن أن يطلق عليه " التشطير النقدي " للعملة اليمنية وازدواجية القرارات بين السلطات التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وسلطات الحوثيين في مناطق سيطرتها، وإقحام القطاع الخاص في أتون الصراع السياسي بين الأطراف المتحاربة بالإضافة إلى الاختلالات الأمنية وتدهور قيمة العملة المحلية.

يعد الازدواج الضريبي والجمركي فضلًا عن الجبايات غير القانونية المفروضة على القطاع الخاص عند عبور السلع والشاحنات بين المدن اليمنية وفي داخل المدن واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع المقدمة للمواطنين حيث تضاعفت تلك الجبايات من خمسة إلى سبعة أضعاف ما قبل الحرب.

ولعل أحد المظاهر المهمة لمعاناة القطاع الخاص اليمني منع الحاويات من الدخول إلى الموانئ اليمنية من قبل دول التحالف العربي حيث تجبر تلك الحاويات على المرور إلى ميناء جدة أو جيبوتي للتفتيش قبل أن يتم إعادة شحنها إلى الأراضي اليمنية مع ما يمثله ذلك من كلفة إضافية جراء طول المدة وتكاليف النقل والشحن التي تساهم في زيادة أسعار السلع عن قيمتها الحقيقية، وما ينتج عن ذلك من تكاليف كغرامات التأخير وارتفاع رسوم الشحن وارتفاع رسوم التأمين على السفن التجارية بنحو 16 ضعف عن الرسوم في الأوضاع الطبيعية .

إضافة إلى الخسائر المباشرة، فقد لحقت بالقطاع الخاص خسائر وأضرار غير مباشرة جراء تدمير البنى التحتية الأساسية في أجزاء واسعة من البلاد بما في ذلك الطرق والجسور، والمنافذ البرية والبحرية والجوية.

انتهاكات طالت القطاع الخاص

شهد العام 2022 توسعا كبيرا للانتهاكات التي طالت القطاع الخاص في اليمن، تمثل ذلك التوسع في اقحام الملف الاقتصادي في الصراع بين الأقطاب المتصارعة في اليمن، نتج عنه عدد من القرارات الاقتصادية من كلا الطرفين والتي بدورها عملت على تضييق الخناق وتصاعد حدة الانتهاكات ضد مؤسسات القطاع الخاص اليمني، وعملت على مضاعفة الانتهاكات والممارسات الغير قانونية التي يعانيها القطاع الخاص اليمني منذ اندلاع الحرب في اليمن حيث تعرض القطاع الخاص إلى الكثير من الانتهاكات، التي طالت مؤسساته وممتلكاته، و تنوعت تلك الانتهاكات التي طالت القطاع الخاص بين انتهاكات مباشرة للشركات والمؤسسات والمحلات والأنشطة التجارية المختلفة، كالقصف والتدمير والهدم ومصادرة الأموال والممتلكات وإغلاق المؤسسات وفرض الجبايات والنهب والسلب واختطاف العاملين، وانتهاكات غير مباشرة، من خلال فرض الجبايات والضرائب المزدوجة، إضافة إلى المحاكمات غير القانونية التي تعمل كأداة لتجريف القطاع الخاص الحقيقي وإحلال قطاع خاص مرتبط بالحرب والنافذين فيها ومنحهم تصاريح وتسهيلات كبيرة.

منذ بداية الحرب شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي أصنافا كثيرة من الانتهاكات مقارنة في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وخلال العام 2022 م اشتدت وتيرة الانتهاكات ضد القطاع الخاص ومؤسساته في المناطق الخاضعة لكلا الطرفين جراء القرارات الاقتصادية من قبل أطراف الصراع وانعكاساتها على القطاع الخاص.

وحسب وحدة الرصد بمركز الاعلام الاقتصادي فقد حافظت العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي على الصدارة في قائمة الانتهاكات حيث مورست فيها أنواع شتى من الانتهاكات وتعرض القطاع الخاص فيها لعملية تجريف ممنهجة طالت عددًا من المنشآت التجارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، تلتها عدن في المرتبة الثانية، كما تم رصد اتساع رقعة الانتهاكات في كلا من محافظة اب وذمار ولحج والضالع وتعز، بالإضافة إلى الانتهاكات التي تمارسها النقاط الأمنية على الخطوط الواصلة بين المحافظات .

من خلال عملية الرصد للانتهاكات التي طالت القطاع الخاص عام 2022، فإن منسوب الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي ارتفع بشكل كبير حيث تم استهداف اكبر مجموعة تجارية في اليمن والمتمثلة بمجموعة هائل سعيد انعم وإغلاق عدد من منشآتها الكبيرة كشركة ناتكو الاستهلاكية وشركة تكرير السكر في الحديدة واعتقال مدراءها وعدد من الموظفين، وكذلك شركة نادفوود وناتكو والسعيد التابعة لمجموعة هائل سعيد وشركة دادية والروضة في محافظة ذمار كما تم اغلاق عدد من الشركات الكبيرة كشرة سبأ للأنظمة الإلكترونية بصنعاء، واختطاف مدير الشركة

اليمنية للاستثمارات النفطية في صنعاء، بالإضافة الى ممارسة أنواع مختلفة من الانتهاكات، تمثلت تلك الانتهاكات بعمليات نهب وفرض جبايات مالية كبيرة ومداهمات وإغلاق وهدم ومحاكمات واعتقالات لرجال أعمال وعاملين في المنشآت التجارية حيث طالت تلك الانتهاكات جميع فئات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

كما شهدت كلا من العاصمة صنعاء ومحافظة إب تصعيدًا غير مسبوق تجاه كبار رجال الأعمال والمستثمرين حيث جرى الاعتداء بالضرب على رجل الاعمال احمد الكبوس استدعاء العديد من التجار إلى دوائر أمنية كالأمن القومي واللجان الاقتصادية غير الرسمية المشكلة من قبل سلطات الحوثيين في إطار عمليات استجواب غير رسمية لا تخلو من التهديد، كما تم مداهمة وإغلاق كثير من الشركات والمحال التجارية .

وفي المقابل شهدت المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا سجلت العديد من الانتهاكات خلال العام 2022 حيث مارست فصائل من القوات المسلحة المحسوبة على الجيش عمليات مداهمة ونهب لعدد من المحلات التجاري وكذلك البسط بقوة السلاح على عدد من الأراضي التابعة للقطاع الخاص، بالإضافة الى الجبايات التي تفرضها النقاط الأمنية على الطرق بين المحافظات خصوصا الطريق الرابط بين محافظات (أبين- عدن – لحج – تعز وخط عدن -مأرب وخط عدن حضرموت) وإجبارها على دفع مبلغ كبيرة على الشاحنات التابعة للقطاع الخاص، كما تم رصد عدد من الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص، لعل ابرزها اغلاق مصنع الحديد والصلب ومحطة الكهرباء في حضرموت ومداهمة منشئات الصرافة في عدن.

وبحسب وحدة الرصد بمركز الإعلام الاقتصادي فقد تعرض القطاع الخاص اليمني خلال العام 2022م لأكثر من (40) انتهاكًا جماعيًا (حملات طالت عددًا كبيرًا من المنشآت التجارية) وأكثر من (75) انتهاكًا فرديًا (انتهاك يستهدف منشأة معينة ومحددة).

تجريف للقطاع الخاص

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر أيلول 2014 عمليات تجريف كبيرة للقطاع الخاص التقليدي، حيث شنت جماعة الحوثي حملة ممنهجة ضد القطاع الخاص المنظّم والتقليدي فقد تعرض لخسائر كبيرة دفعت البعض الى الإغلاق أو الهروب الى الخارج وفي أفضل الأحوال البقاء والاستمرار مع التقليل من نشاطه الاستثماري، كما عملت على إحلال قطاع خاص جديد تابعا لها.

وخلال العام 2022 اتضحت عملية الإحلال بصورة واضحة حيث عملت الجماعة على تضيق الخناق على الشركات التجارية وتم إغلاق عدد من الشركات التجارية الكبرى ولعل أبرزها استهداف اكبر مجموعة تجارية في اليمن والمتمثلة بمجموعة هائل سعيد انعم واغلاق عدد من منشآتها الكبيرة كشركة ناتكو الاستهلاكية في صنعاء وشركة تكرير السكر في الحديدة واعتقال مديريها العام وعدد من الموظفين كما ذكرنا سابقا ، وكذلك شركة نادفوود وناتكو والسعيد التابعة لمجموعة هائل سعيد وشركة داودية والروضة في محافظة ذمار، وشركتي «بلقيس للتنمية الصناعية» و«بلقيس للدواجن» بمديرية التعزية في محافظة تعز.

كما عملت الجماعة على تعقيد الإجراءات والمعاملات أمام القطاع الخاص ورفع أسعار التصاريح والمعاملات والخدمات الحكومية، وتسهيل الإجراءات للشركات التابعة لها، وحسب معلومات حصلت عليها وحدة الرصد الاقتصادية، فإن جماعة الحوثي سهلت تسجيل نحو 600 مستثمر من عناصرها لدى الغرفة التجارية بأمانة العاصمة خلال العام ، بعد إنشائها شركات جديدة تعمل في مجالات مختلفة ليُضافوا إلى نحو 2200 شخص موالين لها كانوا قيدوا أسماءهم كرجال أعمال خلال العامين الماضيين.

ووفقًا لتقرير سابق لمركز الإعلام الاقتصادي فإن 1023 شركة تجارية تم إنشاؤها عقب سيطرة جماعة الحوثي، تتركز أغلبها في العاصمة صنعاء تليها محافظات صعدة وعمران، وهذه الشركات وفقًا للمصادر حصلت على تراخيص ولديها سجلات تجارية وبياناتها موثقة في سجلات وزارة الصناعة وفروعها في المحافظات.

وأظهرت النتائج أعدادًا مهولة من الشركات الجديدة ـ وإن لم تكن كلها تعود ملكيتها لجماعة الحوثي ـ إلا إنها تشير إلى دلالة واضحة حول حتمية الإقصاء والتضييق الممنهج الذي تعرض له القطاع الخاص المنظم والتقليدي المتمثل في البيوت التجارية العريقة والشركات العائلية التي ألفها اليمنيون.

حسب تقرير سابق لمركز الإعلام الاقتصادي فقد نشأت في مناطق تنضوي تحت نطاق الحكومة المعترف بها دوليًا - ولو شكليًا - مراكز مالية واستثمارية ساهمت أموال الحرب في تخلقها وزيادة مساحة انتشارها، وشجعت تلك البيئة المضطربة في اليمن على بروز رأس المال الجديد المسنود بالنفوذ السلطوي والمليشاوي في حين جاء ذلك على حساب القطاع الخاص التقليدي المعروف، والذي بات يواجه منافسة غير متكافئة، ويدفع كلفة إضافية تسببت في انكماش دوره الأمر الذي أدى إلى نقل كثير من رؤوس الأموال إلى الخارج، بل إن بعض الشركات نقلت مكاتبها الرئيسية إلى الخارج كما هو الحال مع أكبر المجموعات التجارية والاستثمارية في اليمن وهي مجموعة هائل سعيد أنعم التي نقلت مقر عملها الرئيسي إلى دبي.

انتهاكات أطراف الصراع!

مناطق سيطرة جماعة الحوثي

مارست جماعة الحوثي أنواعا وصورا متعددة من الانتهاكات ضد القطاع الخاص اليمني تمثلت أبرزها بإغلاق عدد من كبرى الشركات التجارية وفرض مبالغ مالية كبيرة (جبايات) على جميع المنشآت التجارية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة تحت مسميات مختلفة (الزكاة – المجهود الحربي ـ يوم القدس ـ الاحتفال بالمولد النبوي ـ إتاوات النقاط الأمنية على الطرقات بين المحافظات) وطالت تلك الجبايات حتى سائقي حافلات الأجرة وأصحاب البسطات في الشوارع، وعائلات المغتربين في الخارج.

كما عملت جماعة الحوثي على فرض جبايات تحت مسميات مختلفة سنتحدث عن بعضها بشكل مختصر كالتالي:

1 - الضرائب والجمارك

وفي هذا البند عملت جماعة الحوثي على استحداث 9 منافذ جمركية يتم من خلالها فرض رسوم جمركية وضريبية باهظة على السلع القادمة من مناطق الحكومة الشرعية بعد أن تكون هذه السلع قد دفعت رسوم ضريبية وجمركية في المنافذ الجمركية التابعة للحكومة الشرعية.

حيث تفرض جماعة الحوثي رسوم ضريبية وجمركية على حاوية البضائع القادمة من مناطق الحكومة الشرعية مبالغ تتراوح ما بين 4 مليون إلى 5 مليون ريال من الطبعة القديم على حسب نوعية البضاعة، إضافة الى مليون ريال من الطبعة الجديدة يتم تحصيلها في المنافذ التابعة للحكومة الشرعية.

كما تمارس الجماعة فرض ضرائب باهظة على الشركات والمحلات التجارية الصغيرة عبر حملات ميدانية تقوم بها الجماعة على الأسواق في المدن الخاضعة لسيطرتها.

2 - المجهود الحربي:

في هذا لبند عملت جماعة الحوثي على فرض جبايات يتم تحصيلها من جميع الشركات والمنشآت التجارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة عبر حملات ميدانية تقوم بها الجماعة على الأسواق في المدن الخاضعة لسيطرتها تحت مسمى المجهود الحربي ودعم الجبهات.

3 - الخمس

عملت جماعة الحوثي على تعديل قانون الزكاة وأضافت قرار الخمس ولائحة تنفيذية له وتم تطبيقه وهو يعني خصم 20% من ثروات الارض اليمنية بمختلف انواعها لهذه

الجماعة بما فيها النفط والغاز والمعادن والاثار والكنوز والأحجار الكريمة والصخور والاسمنت، والكري، ومياه الآبار ،وغيرها.

4 - الزكاة

وفي هذا البند أنشأت الجماعة هيئة مستقلة لها تجمع المليارات طوال العام حيث تجمع الآن أنواع مختلفة من الزكاة ومنها زكاة المحاصيل الزراعية والتي تجمع مع كل حصاد وهي الآن تجمع بالقوة بعد أن كانت طوعية ويحدد مقدارها على كل مكلف من الهيئة بعد أن كانت تحدد من قبل معطيها وعملت على منع التجار من صرفها مباشرة للفقراء .

كما أصدرت الجماعة تعميمًا بعدم تجديد تراخيص مزاولة العمل للشركات إلا بدفع الزكاة عن سنوات سابقة وكذلك عدم بيع أي عقارات إلا بعد دفع 2.5% زكاة من أصل مبلغ العقار.

5 - نهب مؤسسات وممتلكات وأموال المعارضين

قامت جماعة الحوثي بنهب ممتلكات واموال ومؤسسات وشركات المعارضين لها حيث تم السيطرة على مؤسسات تجارية وجمعيات خيرية ومدارس خاصة وجامعات خاصة ومستشفيات خاصة تتبع اغلبها أفراد وكيانات ينتمون الى احزاب معارضة لها وقد اختلفت طرق هذا النهب بين اخذ ارباح هذه المؤسسات مثل جامعة العلوم والتكنلوجيا إلى تغيير إدارتها مثل مستشفى الأم أو تغيير اسمها وتغيير نشاطها والعاملين فيها كما جرى مع جمعية الاصلاح المركز الرئيسي وكلية القرآن الكريم الواقعة بجانب جامع بلال في شارع هائل او وقف نشاطها وبيع أصولها كما حصل مع بعض العقارات والاراضي التابعة لتلك المؤسسات او في افضل الاحوال التحفظ عليها.

كما عملت الجماعة على مصادرة ممتلكات الأفراد المعارضين لها والسيطرة على بيوتهم وإخراج اهليهم منها ونهب اثاثها وما فيها من سيارات ومولدات كهربائية وغيرها ثم يتم تأجير بعضها أو تحويل البعض الآخر منها الى مراكز تجارية إذا كان موقعها في سوق تجاري او بيعها أو تحويلها الى مقرات للجماعة فيما يتم بيع الأراضي الخاصة بالمعارضين أو البناء عليها او تحويلها الى مقابر للجماعة.

مناطق سيطرة الحكومة الشرعية

بالمقابل شهدت المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا سُجلت العديد من الانتهاكات خلال العام 2022 حيث مارست فصائل من القوات المسلحة المحسوبة على الجيش عمليات مداهمة ونهب لعدد من المحلات التجارية وكذلك البسط بقوة السلاح على عدد من الأراضي التابعة للقطاع الخاص، بالإضافة الى الجبايات التي تفرضها النقاط الأمنية على الطرق بين المحافظات خصوصا الطريق الرابط بين محافظات (أبين- عدن – لحج – تعز) وإجبارها على دفع مبلغ كبيرة على الشاحنات التابعة للقطاع الخاص، كما تم رصد عدد من الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص، لعل ابرزها اغلاق مصنع الحديد والصلب ومحطة الكهرباء في حضرموت ومداهمة منشئات الصرافة في عدن وقتل عدد من رجال الأعمال والتي كان اخرها قتل رجل الاعمال العديني في عدن.

كما مورست العديد من الانتهاكات على القطاع الخاص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، ولعل من أبرز تلك الانتهاكات الجبايات التي تمارسها النقاط الأمنية في الخطوط الواصلة بين المحافظات، فحسب وحدة الرصد بمركز الإعلام الاقتصادي يتم إجبار الشاحنات المحملة بالمواد الاستهلاكية التابعة للقطاع الخاص على دفع مبالغ كبيرة ، وحسب وحدة الرصد بمركز الإعلام الاقتصادي تدفع القاطرة المحملة بالمشتقات النفطية من شبوة الى عدن مبلغ 932000 ريال على الشاحنة الواحدة، ومليون ريال تدفعه القاطرة المحملة بالسلع الاستهلاكية من عدن الى محافظة مارب.

وتدفع القاطرة المحملة بالسلع الاستهلاكية من عدن الى حضرموت مبلغ 695000ريال، و223000 ريال تدفعه القاطرة القادمة من منفذ شحن بالمهرة الى المكلا بمحافظة حضرموت.

بينما تدفع الشاحنة المتوسطة (دينة) المحملة بالسلع الاستهلاكية على خط عدن لحج تعز مبلغ 124600 ريال.

التمويلات الدولية لليمن خلال العام 2022م

تلقت اليمن خلال العام المنصرم 2022 مساعدات مختلفة من الجهات الداعمة بفارق زمني متقطع كان أبرزها تمويل خطة الاستجابة الانسانية عقب اجتماع للمانحين الدوليين في جنيف، 16 مارس ، بمبلغ ٢,٤ مليار دولار من إجمالي حجم الاحتياج المقدر بنحو 4.3 مليار دولار وبنسبة 56.6٪ [15] كانت الأمم المتحدة قد طلبت تمويلها لضمان تنفيذ أنشطة إنسانية وإغاثية في اليمن الذي يعاني صراعا مستمرا للعام الثامن على التوالي.

حيث كان مستوى الايفاء بالتعهدات خلال الفترة الماضية من العام 2022 مخيباً للآمال وشهد تفاوتا كبيرا بين الدول المتعهدة حيث حققت الولايات المتحدة الأمريكية 185% من التمويل الفعلي حسب تعهدها لخطة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن، لم تسجل بريطانيا وفرنسا سوى 54% لكل منهما تجاه ما تعهدتا به في مارس 2022.

كما أن دولا أخرى كإيطاليا والنمسا سجلتا صفر تجاه تعهداتهما بالرغم من ضآلة المبلغ المعلن في التعهدات . [16]

وكانت خطة الاستجابة قد طالبت ب 4.27 مليار دولار . لكن ما حصلت عليه من دعم هو ٢,٤ مليار دولار ضمن خطة الاستجابة و 436.5 مليون دولار خارج خطة الاستجابة الانسانية وكانت من ضمن الدول الخمس المانحة الأكبر مساهمة خارج خطة الاستجابة هي المملكة العربية السعودية بـ277.3 مليون دولار أمريكي، يليها Int. Dev. Association بـ85.7 مليون دولار، وكانت الإمارات في المرتبة الثالثة ضمن الدول الخمس، إذ قدمت 16.5 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة 9.2 ملايين دولار، و ٩٠ مليون دولار تم تقديمها من الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي 23 نوفمبر، أعلنت الحكومة اليمنية [17] أن دولة الإمارات العربية المتحدة حولت 1.1 مليار درهم إماراتي حوالي 300 مليون دولار إلى حساب البنك المركزي كدفعة أولية من الوديعة السعودية الإماراتية البالغة ملياري دولار

وفي 27 نوفمبر، أعلنت السعودية تقديم مليار دولار من المنحة التي أعلنت عنها في أبريل، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، حيث يقود هذا البرنامج صندوق النقد العربي كجهة فنية.

15 - https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-yhrp-2022-funding-status-18-january-2023
16 - https://fts.unocha.org/appeals/1077/flows
17 - https://south24.net/news/newse.php?nid=3049

إنتهى العام 2022 م ولم يحقق التمويل الفعلي للخطة الإنسانية سوى 56,6% من المبالغ المطلوبة حسب بيانات الأمم المتحدة للخطة الإنسانية؛ بمبلغ ٢,٤ مليار دولار من إجمالي نحو 4.3 مليار دولار كانت الأمم المتحدة قد طلبت تمويلها لضمان تنفيذ أنشطة إنسانية وإغاثية في اليمن الذي يعاني صراعا مستمرا للعام الثامن على التوالي.

وشهد مستوى الإيفاء بتلك التعهدات خلال الفترة الماضية من 2022 تفاوتا كبيرا بين الدول المتعهدة. فبينما حققت الولايات المتحدة الأمريكية 185% من التمويل الفعلي حسب تعهدها لخطة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن، لم تسجل بريطانيا وفرنسا سوى 54% لكل منهما تجاه ما تعهدتا به في مارس 2022.

كما أن دولا أخرى كإيطاليا والنمسا سجلتا صفر تجاه تعهداتهما بالرغم من ضآلة المبلغ المعلن عنفي التعهدات.

وقالت الأمم المتحدة، في حدث التعهدات رفيع المستوى بشأن الأزمة الإنسانية في اليمن، عقب اجتماع للمانحين الدوليين في جنيف، 16 مارس 2022،

إن نقص التمويل غير المسبوق أجبر المنظمات الإنسانية على قطع المساعدات المنقذة للحياة ...بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والحماية. مؤكدة أن عددًا أقل من الأشخاص يتلقون المساعدة التي يحتاجون إليها في وقت هم في أمس الحاجة إليها."

حيث ان حدث إعلان التبرعات رفيع المستوى لليمن، يمثل فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لإظهار التزامه المستمر تجاه الشعب اليمني. حيث تؤكد التقييمات أن أكثر من 16 مليون شخص سوف يعانون من الجوع هذا العام، وأن ما يقرب من 50.000 يعيشون بالفعل في ظروف شبيهة بالمجاعة. في الوقت نفسه، يستمر اليمن في مواجهة آثار الكوليرا وفيروس كوفيد 19، والنزوح القسري، ومخاطر الحماية، والتحديات الخطيرة الأخرى. [18]

18 - نفس المصدر السابق

انفوجرافيك يوضح إجمالي حجم التمويل خلال العام 2022 م

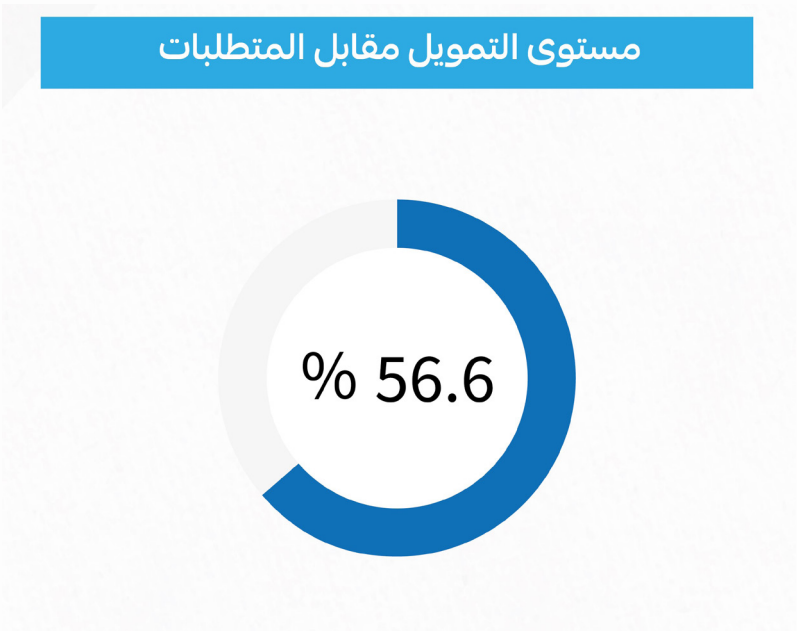

وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، في مؤتمر المانحين ان الاحتياجات الإنسانية تنمو بوتيرة تنذر بالخطر في العالم، لكن التعاطف والتضامن ليسا ولا يجب أن يصبحا سلعة محدودة، مؤكدًا على الحاجة الماسة للإغاثة للشعب اليمني، وشاكرًا كل الجهود المبذولة من الدول المانحة على مساهماتهم المنقذة للحياة. [19]

وحسب بيانات الأمم المتحدة فقد قدمت الولايات المتحدة للعام 2022 حتى نهاية سبتمبر الماضي أكثر من مليار دولار، كما بلغ التمويل الفعلي المقدم من النرويج 31 مليون دولار، مسجلة 122% من إجمالي تعهدها. ووصل التمويل الفعلي المقدم من السويد 40.08 مليون دولارا، أي نحو 115% من إجمالي تعهدها. [20]

19 - مؤتمر اليمن 2022: الإعلانات المالية، آخر تحديث: 16 مارس 2022 - اليمن | ريليف ويب (reliefweb.int)
20 - بيانات الأمم المتحدة

انفوجرافيك يوضح المبالغ الفعلية من الدول المانحة

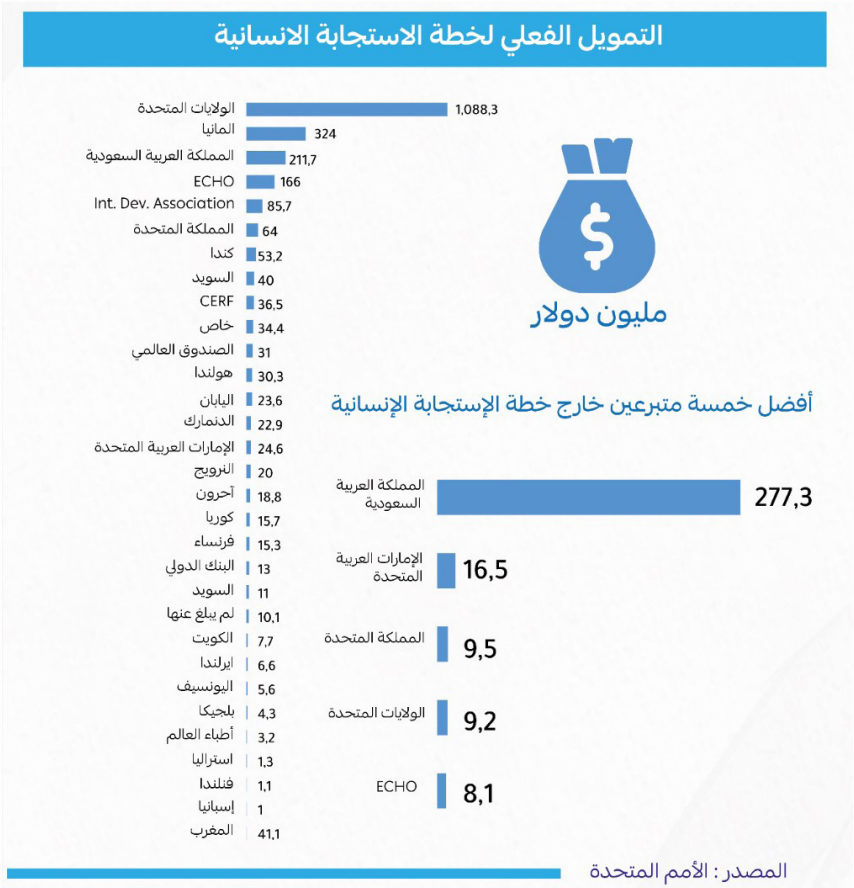

الدول الخمس أكبر مساهمة خارج خطة الاستجابة

ومن ضمن الدول المانحة الأكبر مساهمة خارج خطة الاستجابة الإنسانية التي دعت إليها الأمم المتحدة، هي المملكة العربية السعودية بـ277.3 مليون دولار أمريكي، يليها Int. Dev. Association بـ85.7 مليون دولار. وكانت الإمارات في المرتبة الثالثة ضمن الدول الخمس، إذ قدمت 16.5 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة 9.2 ملايين دولار،و 90 مليون دولار تم تقديمها من الولايات المتحدة الأمريكية .[21]

تمويل لا يفي بالغرض

أدى محدودية التمويل الإنساني الى تفاقم تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي في اليمن وأدى هذا التقليص في الفترة الحالية منذ يناير حتى مايو والذي انخفض بنسبة 50% مقارنة بعدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدات بحلول نهاية العام 2021 م حين كانت المساعدات قادرة على تغطية إجمالي عدد الحالات مقارنة بعدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدات بحلول نهاية عام 2022 عندما كانت المساعدة قادرة على تغطية إجمالي عدد الحالات من المستفيدين بحوالي 13 مليون . حسب تقرير الأمم المتحدة عن الوضع في اليمن الصادر في 5 سبتمبر 2022 .[22]

وأضاف بأنه من المتوقع انخفاض المساعدات بنسبة 75% من يونيو الى ديسمبر مقارنة بمستويات نهاية العام 2021 نظراً لحالة التمويل الهشة مثل تقديم المساعدة مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر.

ومن المرجح أن يؤدي خفض المساعدات الإنسانية في وقت تستمر فيه العوامل الكامنة وراء الجوع في التدهور إلى دفع المزيد من الناس في مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي

وأدى استمرار هشاشة الاقتصاد اليمني في عام 2022 إلى تفاقم نقاط الضعف بين الأسر الفقيرة، بما في ذلك نتيجة انخفاض قيمة الريال اليمني، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والفصل الفعلي للمؤسسات الاقتصادية، وإصدار سياسات نقدية متنافسة، وانخفاض القوة الشرائية للأسر.

21 - خطة الاستجابة الإنسانية
22 - الوضع في اليمن الصادر في 5 سبتمبر 2022

على مدار العام، أدت الضغوط على سلاسل التوريد الدولية الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي العالمي وساهمت في زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق اليمنية. ونصت مبادرة الحبوب في البحر الأسود على استئناف بعض الصادرات، وتخفيف الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، على الرغم من استمرار عدم اليقين في السوق.

تأثرت الخدمات العامة والبنية التحتية في اليمن بشدة بالنزاع وتدهور الاقتصاد والمخاطر الطبيعية المتكررة. ويكافح أكثر من 80 في المائة من سكان البلد للحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية الكافية، في حين أن ما يقرب من 90 في المائة من السكان لا يحصلون على الكهرباء التي توفرها الحكومة. لم يتلق معظم موظفي القطاع العام، بمن فيهم المعلمون والعاملون في مجال الرعاية الصحية، رواتب منتظمة منذ سنوات - في حين شكلت هذه القضية جزءا من المناقشات بين الطرفين طوال عام 2022، لم يتم إحراز تقدم يذكر بحلول نهاية العام. [23]

طوال عام 2022، استمر الاقتصاد اليمني في الضعف، متأثرا بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والفصل الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متنافسة، والقيود المفروضة على الاستيراد، وزيادة تكاليف الغذاء والمواد الأساسية الأخرى، وتأثير الكوارث الطبيعية. أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع عالمي في أسعار السلع الأساسية، مما زاد من التهديدات للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي بالفعل والحصول على الغذاء. إلى جانب انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة، أدى الوضع الاقتصادي إلى تآكل قدرة الناس في اليمن على الصمود. وفي أعقاب الإعلان عن الهدنة في نيسان/أبريل، حقق سعر الصرف انتعاشا قصيرا قبل أن يستمر في التدهور. وعلى الرغم من استمرار تذبذب الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، فقد فقد ما يقرب من 22 في المائة من قيمته منذ منتصف أبريل/نيسان. وعلى الرغم من أن الريال اليمني ظل مستقرا إلى حد كبير في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله بمتوسط 560 ريالا مقابل الدولار الأمريكي، فقد ارتفعت الأسعار بمعدل مماثل لتلك الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية والوقود والقيود المفروضة على الواردات عبر الموانئ في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية.[24]

وذكر تقرير خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن الصادر في أبريل 2022 أنه من غير المتوقع أن يتحسن الوضع في عام 2022 م جراء اشتداد الأعمال القتالية في الربع الأخير من عام 2021 م بينما استمر الاقتصاد في التراجع. ومع استمرار فقدان سبل العيش وفرص الدخل بسبب الصراع والتدهور الاقتصادي،

23 - نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لليمن 2023 (ديسمبر/كانون الأول 2022) [إنجليزي/عربي] - اليمن | ريليف ويب (reliefweb.int)
24 - النشرة الإنسانية لليمن - العدد 12/ديسمبر 2022 [إنجليزي/عربي] - اليمن | ريليف ويب (reliefweb.int)

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية- المطلوب/والمتلقى/ والعجز

مليون دولار

القطاع / الكتلة	مغطى بشكل عام	التمويل المتلقي	التمويل المطلوب	تمويل غير مستوفى
الأمن الغذائي والزراعة		1,215,6	2,100	884,4
تَغذِيَة		170,7	442	271,3
الصحة		270,5	398	127,5
المياه والصرف الصحي		81,6	302,2	220,6
التعليم		32,0	275,7	243,6
المواد غير الغذائية		51,4	224,9	173,5
الحماية		115,6	202	86,4
تنسيق وإدارة المخيمات		2,3	86	83,7
اللاجئون والمهاجرون		31,6	55,8	24,2
تنسيق		23,1	47,3	24,2
الخدمات اللوجستية		38,4	45,6	7,2
آلية الاستجابة السريعة.		10,2	20	9,8
اتصالات الطوارئ.		0,9	3,4	2,5
المساعدة النقدية متعددة الأغراض		52,2	69	16,8
مجموعات متعددة المجالات		83	NA	NA
لم يبلغ عنها		237,8	NA	NA

المصدر : الأمم المتحدة

وأضاف التقرير أن تأثير الأمن الغذائي في اليمن قد استقر عند مستويات عالية جدًا في ديسمبر 2021 م حيث ابلغ ما يقرب من نصف الأسر في جميع أنحاء اليمن عن عدم كفاية استهلاك الغذاء وهذا أعلى بكثير من عتبة "عالية جدًا" تبلغ 40 %. بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء - وفقًا لقياس متوسط تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء - قد ساءت بشكل كبير في عام 2021 . وبين يناير وديسمبر 2021 ، زاد متوسط تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء بنسبة 119 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وبنسبة 41 في المائة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة أنصار الله الحوثيين مما يجبر الناس على العمل لأيام أكثر للوفاء بالحد الأدنى من تكلفة الغذاء. 10 ومن المتوقع أيضًا أن يؤثر الصراع الجديد في أوكرانيا بشكل مباشر على القوة الشرائية وانعدام الأمن الغذائي للمدنيين في اليمن.

الاقتصاد غير المستقر يفاقم وضع انعدام الأمن الغذائي المنذر بالخطر

قال تقرير الأمم المتحدة بأن الوضع الإنساني في اليمن مازال ينذر بالخطر مع وصول انعدام الأمن الغذائي في أعلى نقطة منذ تصعيد الصراع في عام 2015 م. ويقدر ان نحو 19 مليون شخص، أي أكثر من 60 في المائة من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة بين يونيو وديسمبر بسبب انخفاض سعر الصرف، وواردات الوقود، والأسعار العالمية للوقود والغذاء، وسلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، والواردات الغذائية، والفجوات التمويلية الإنسانية الشديدة. [25]

وحسب التوقعات الاقتصادية الأوسع نطاقًا قاتمة، بما في ذلك فيما يتعلق بانخفاض سعر الصرف وانخفاض القوة الشرائية للأسر. فسعر الصرف الآن أسوأ مما كان عليه قبل الهدنة. فقدت العملة المحلية في المحافظات الجنوبية 22 في المائة من قيمتها منذ منتصف أبريل. عندما تم إعلان الهدنة، ارتفع سعر الريال اليمني بشكل حاد في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية. وساد عجز في احتياطيات العملات الأجنبية. ومع ذلك، ظلت قيمة الريال مستقرة إلى حد كبير في المحافظات الشمالية بمتوسط 550 ريال يمني للدولار الأمريكي.

وبالرغم من زيادة واردات الوقود بنسبة 160 في المئة في عام 2022 م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 م، ارتفعت أسعار البترول والديزل المحلية في جميع أنحاء البلد خال يوليو 2022 م. عامًا بعد عام، تتضاعف أسعار الوقود في الجنوب وترتفع بشكل ملحوظ في الشمال.

بالإضافة إلى زيادة الواردات الغذائية عبر الحديدة والصليف بين يناير ويوليو 2022 م بنسبة 10 في المئة مقارنة بعام 2021 م، لكن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض الانخفاض بنسبة 52 في المئة في موانئ عدن.

وأدى استمرار نقص التمويل الإنساني والمخزونات الغذائية إلى قيام الوكالات الإغاثية بالمزيد من التقليص في الحصص الغذائية خال دورة التوزيع الرابعة في عام 2022 م.

نتيجة لمزيج من هذه العوامل وغيرها، لا تزال القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء بالنسبة للناس في اليمن محدودة للغاية. زادت تكلفة الحد الأدنى لتكاليف السلة الغذائية

25 - Yemen | تقارير عن الوضع (unocha.org)

بنسبة 74% في مناطق الحكومة اليمنية وبنسبة 38 في المئة في مناطق أنصار الله خال الاثني عشر شهرًا الماضية. في يوليو 2022 م، ارتفعت نسبة الأسر التي تفتقر إلى الغذاء الكافي إلى 55 في المئة في مناطق الحكومة اليمنية، و50 في المائة في مناطق سيطرة أنصار الله " الحوثيين" . بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات عالية للغاية في 20 محافظة من أصل 22 محافظة.

وفي 23 نوفمبر، أعلنت الحكومة اليمنية أن دولة الإمارات العربية المتحدة حولت 1.1 مليار درهم إماراتي حوالي 300 مليون دولار إلى حساب البنك المركزي كدفعة أولية من الوديعة السعودية الإماراتية البالغة ملياري دولار .[26]

وفي 27 نوفمبر، أعلنت السعودية تقدي م مليار دولار من المنحة التي أعلن ت عنها في أبريل، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن. يقود هذا البرنامج صندوق النقد العربي كجهة فنية .

26 - https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%84%D9%85%D9%11-%D9-8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9%A5%D9%8A-%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%85-%D8%A5%D9%87%D9%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%85%D8%B1%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%81%D9%D9%8A/2746516%86%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%B2%D9

مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي
أحـد أهم منظمـات المجتمـع المدني
اليمنيـة التـي تعمـل في الشـأن
الاقتصـادي والتوعيـة بالقضايـا
الاقتصاديـة وتعزيـز الشفـافيـة
والحكـم الرشـيد ومشاركة المواطنين
في صنـع القـرار، والعمـل على إيجـاد
إعـلام مهنـي ومحتـرف.

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia